

الديون العربية والمؤسسات المالية الغربية .. قصة المرابي الهندي .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ١٢، ٣٠ يوليو ١٩٨٤، باريس، ص ص ١٩ - ٢١

الجمعة 29 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

الديون العربية والمؤسسات المالية الغربية

قصة المرابي الهندي!

قصة «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» مع البلدان النامية يجب ان تروى كاملة بل بات من الواجب ان تروى بعدما تضاعفت ديون العالم الثالث واصبحت تقارب الـ ٨٠٠ مليار دولار، وتشكل واحدة من المشاكل التي تلقي بظلها على الثمانينات. الملف الذي تنشره «اليوم السابع» يتناول جانباً من هذا الموضوع، يتعلق بقصة هذه المؤسسات مع اربعة بلدان عربية هي السودان، تونس، المغرب، ومصر.

بقلم: مصطفى نور الدين عطيه

لا تكف سياسة كل من «البنك الدولي» و «صندوق النقد الدولي» عن اثارة غضب شعوب البلاد المتخلفة التي ترزح تحت عبء الديون وأعباء فوائدها. فالنصائح التي يقدمها رأس المال الدولي «لتسيير الاقتصاد المحلي» لهذه البلدان تصفع، اول ما تصفع، الطبقات الفقيرة من شعوب هذه البلدان، فهي «نصائح» تقلل من كيف وكم الغذاء الضروري لاستمرار الحياة، وتمتد «النصائح» لتؤثر بالسلب على حظهم من التعليم والعناية الصحية وغير ذلك من الخدمات الضرورية.

السودان

السودان من البلدان التي تهزها انتفاضات الجوع. فهو منذ سنوات على حافة الافلاس تنقذه من فترة لأخرى علاقاته السياسية مع الولايات المتحدة وبعض الدول العربية، حيث تأتيه من هذه البلدان المساعدات المالية أو ما يحتاجه من بترول لعدة شهور أو شحنات من الحبوب الغذائية.

ارتفعت ديون السودان في السنوات الأخيرة بسرعة مدهشة فقد كانت ٣،٣ مليارات دولار سنة ١٩٨٠ ثم اصبحت ٦،٧ مليارات دولار سنة ١٩٨٢ وتجاوز الآن ٨ مليارات دولار. ولم يعد السودان في حالة تسمح له بدفع خدمة ديونه منذ سنوات فمن بين ١،٣ مليار دولار لم يسدد الا ٥٠ مليون دولار فقط!

وفي ظل هذه الظروف اصبح السودان تحت وصاية صندوق النقد الدولي كغيره خاصة ان له موقعاً هاماً في افريقيا يهتم به صانعو سياسة الصندوق من القوى الكبرى. فهو يقع على حدود كل من ليبيا واثيوبيا الى جانب ان الغرب يأمل في ان تعيد الامكانيات الزراعية الاحتمالية السودانية له اكثر مما قدم.

فالسودان هذا البلد الذي يشغل ٨،٣ بالمئة من مساحة القارة الافريقية اي نحو ٢،٥ مليون كلم مربع لا يزرع الا ٢ بالمئة من مساحته وتظل فيه مساحة قابلة للزراعة تتجاوز المساحة الراهنة مرات عديدة (فهو يزرع ١٢ / ١ من ٧٠٠ الف كلم مربع قابلة للزراعة).

وكان فشل المشروع الاقتصادي السوداني في فترة السبعينات ضربة قوية لن يخرج منها لوقت طويل في ظل العلاقات الاجتماعية السائدة وفي ظل الاختلال الاقتصادي الذي يميز قطاعاته المختلفة. فقطاع الزراعة برغم اهميته لم يتطور في فترة السبعينات الا بنسبة ٢،٦ بالمئة برغم انه يسهم بنحو ٣٨ بالمئة من اجمالي الدخل المحلي، وبرغم ان القطن يمثل ٦٨ بالمئة من قيمة صادرات البلد. ودون مبالغة فالزراعة هي المصدر الوحيد للدخل. فقطاع الصناعة بالرغم من تطوره ابان الفترة نفسها بنسبة ٣ بالمئة تقريباً لم يسهم في اجمالي الدخل المحلي الا بنسبة ١٤ بالمئة ويتبدى خلل الهيكل الاقتصادي

السوداني واضحاً عندما نعرف ان قطاع الخدمات تضخم بنسبة ٥ و٦ بالمئة وأسهم بنسبة ٤٨ بالمئة من الدخل المحلي، وهو ما يعني ان العبء كله يقع على الشعب في توفير دخل الدولة.

فالصادرات السودانية تتدهور منذ سنوات وسجلت معدلات نمو سنوي سلبية خلال السبعينات (ناقص ٧و٥ بالمئة) في الوقت الذي تتزايد نسبة الواردات بمعدل ٣،٥ بالمئة. ويعود تدهور التجارة السودانية على هذا النحو الى انخفاض اسعار المواد المصدرة خاصة القطن وكذلك سوء استخدام الموارد وعدم وضع خطة تنموية لهذا القطاع تتفق مع احتياجات السكان.

وكان تأثير هذا التدهور واضحاً من العجز الذي سجله الميزان التجاري عام ١٩٨٠ والذي بلغ ٧٨٦ مليون دولار ثم تفاقمه عام ١٩٨٣ ليصبح ١،٥ مليار دولار وتتدهور العملة السودانية بمعدلات سنوية مروعة ففي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ خفض الجنيه السوداني بنسبة ٤٠ بالمئة وهي النسبة السنوية تقريباً لانخفاضها حتى الآن.

مثال على ذلك انه كان الجنيه السوداني يساوي دولارين في ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ اصبح يساوي ١،١ دولار ثم في آخر كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه لم يعد يساوي الا ٠،٧٦ دولار، اي انه فقد خلال ١٤ شهراً ١٢٠ بالمئة من قيمته امام الدولار. وكان لذلك دون شك اثر سلبي على واردات السودان المدفوعة بالدولار وكذلك على تضخم حجم ديونه وأخيراً على ارتفاع مستوى المعيشة.

وقدر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٧٧ ان السودان سيقدر على توفير ٤٠ بالمئة من حاجات الشرق الأوسط من المواد الغذائية(٥ مليون طن حبوب، ٨٥٠ الف طن من اللحوم و٨٠٠ الف طن سكر) وقدرت بعض المصادر ان السودان سيكون تابعاً للبلاد العربية مالياً الا انه سيكون مسيطراً على هذه البلدان في ما يتعلق باحتياجاتها الغذائية! ومع فشل المشروع السوداني ظلت دولة تابعة للجميع مالياً وغذائياً . ففي سنة ١٩٨١ بلغت واردات السودان من السكر ٣٥٠ الف طن ومن القمح ٤٠٠ الف طن، وتزداد تبعيته يوماً بعد يوم. ففي آخريونيو ١٩٨٢ كان احتياطي السودان من العملات الأجنبية ٣٠ مليون دولار فقط، وفي سنة ١٩٨٣ لم يكن متوسط ما يمكن السودان من العملات الأجنبية

لا يكفي الا لواردات اسبوع واحد فقط!

امام تلك الصعوبات يعيش السودان بفضل المساعدات التي توفرها له البلاد الصديقة. فمصر امدته في اوائل ١٩٨٢ بنحو ٣٠٠ الف طن بترول والسعودية اعطته في الفترة نفسها ما يعادل استهلاكه لمدة ٣ شهور.

في ظل هذه الظروف القاسية تعيش اغلبية الشعب السوداني وتهتم الدولة بالدفاع عنهم فتوفر لهم جيشاً يكلف ٤ بالمئة من اجمالي الدخل المحلي، الا انها لا تهتم بصحتهم اذ تخصص لهذا الهدف ٠،٦ بالمئة فقط من هذا الدخل؟ ويهجر الفلاحون القرى من الفقر ويتجهون الى العاصمة فيقبض عليهم بالآلاف يومياً وتعيدهم قوات الأمن الى الجنوب او الى الحدود في معسكرات اللاجئين.

يعيش هؤلاء اذن بين نارين نار السوق السوداء في المواد الغذائية التي تحاول الدولة توعية الشعب لمحاربتها في برامجها الاذاعية والتلفزيونية او بين نار الدولة التي ترفع الأسعار بالغاء الدعم طبقاً لنصائح صندوق النقد الدولي فتنفجر الجماهير في اب (اغسطس) ٧٩ وفي مطلع ٨٢ وفي تموز ١٩٨٣ في عطبره وفي اوائل كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه حيث خرج الأطفال وتلاميذ المدارس في مظاهرة ضد الجوع في الخرطوم واستمرت اكثر من اسبوعين واطلق الرصاص على الأطفال لأنهم يلقون على البوليس حجارة (اطفال تتراوح اعمارهم بين ٨ ـ ١١ سنة) واتسعت الحركة لتضم الآلاف وقدم الفا طبيب استقالتهم في نيسان (ابريل) ١٩٨٤، والقي القبض على عدة آلاف بعد اعلان حالة الطوارىء في اوائل ايار (مايو) من العام نفسه.

ويهرب سكان الجنوب نحو اثيوبيا بمعدل يتفاوت بين ١٥ الف ٢٠ الف شخص سنوياً،اذ تجتمع في السودان الصراعات السياسية الداخلية مع الجوع في خلق حالة مجتمع ينهار برغم طائرات الأواكس الامريكية وبرغم الجسر الجوي الذي تفهم البانتاغون ضرورته امام صعوبات الحليف الاستراتيجي بالمنطقة.

تونس

قد يتساءل البعض كيف تتعرض تونس التي لا يتجاوز سكانها ٦،٥ ملايين نسمة (اي نصف سكان مدينة القاهرة) لأزمات مشابهة لأزمات البلدان المتخلفة الأخرى؟ برغم انها تعد رابع البلدان المنتجة

للزيتون في العالم وتزرع نحو ٢٦ بالمئة من مساحتها الكلية البالغة نحو ١٦٤ الف كيلومتر مربع ودخلها من البترول يتجاوز ١٦ بالمئة من اجمالي دخلها القومي، وتسهم الصناعة بنحو ٢٠ بالمئة من هذا الدخل، والسياحة بنسبة ٨ بالمئة وصادراتها بنسبة ٢٠ بالمئة . اين اذن موضع الداء؟

يشهد قطاع الزراعة في تونس تدهوراً مستمراً منذ ١٩٦٧. لقد هجر الفلاح الأرض. فبعدما كان يعمل في قطاع الزراعة ٥٦ بالمئة من السكان في سن العمل سنة ١٩٦٠ اصبح يعمل في هذا القطاع ٣٤ بالمئة فقط في اوائل العقد الراهن. وإن كان الدخل الزراعي قد حقق ارتفاعاً بنسبة ٩،٢ بالمئة في سنة ١٩٧٦ الا انه انخفض بنسبة ٩،٧ بالمئة سنة ١٩٧٧ ثم عاود الارتفاع بنسبة ٦،٩ بالمئة في ١٩٧٨ (اي لم يعاود مستواه سنة ١٩٧٦ برغم انه كان من المتوقع رسمياً ان يرتفع بنسبة ١٧،٧ بالمئة) ومع نهاية الخطة الخمسية الخامسة سنة ١٩٨١ كان القطاع الزراعي قد تدهور بنسبة سنوية متوسطها ١،٤ بالمئة ويواصل القطاع تدهوره منذ بداية الخطة الخمسية السادسة (٨٢ ـ ١٩٨٦) اذ انحدر بنسبة ٨،٧ بالمئة. ونتج عن هذا تدهور الصناعات الخاصة بالمواد الغذائية. ويرجع البعض هذا التدهور الى «الظروف الطبيعية»، اذ تعتمد الزراعة التونسية على الأمطار على الأقل في ما يخص ٩٦ بالمئة من المساحة المزروعة. يضاف الى ذلك ان الانتاجية الزراعية شديدة الانخفاض وتصل الى ما يقرب من ٦٠ بالمئة فقط بالمقارنة بالبلدان الافريقية.

وبرغم ما يمثله قطاع الصناعة من اهمية نسبية للاقتصاد التونسي فقد كان نصيب جزء كبير من المشاريع الصناعية الهامة التأجيل مثلما حدث مع مصانع تكرير البترول والسكر والأسمدة والحديد والصلب. واستبدلت هذه المشروعات بأخرى صغيرة تتوجه بانتاجها الى التصدير اساساً.

وتضخم قطاع الخدمات بين ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ لدرجة اصبحت معه القوة العاملة في هذا القطاع مساوية تقريباً للعاملين في القطاع الصناعي في اوائل العقد الراهن. وعلى هذا النحو اصبح قطاع الزراعة يسهم بنحو ١٧ بالمئة فقط من اجمالي الدخل المحلي مقابل ٢٤ بالمئة في اول الستينات وتطور اسهام القطاع الصناعي من ١٨ بالمئة الى ٣٥ بالمئة. وظل قطاع الخدمات هو القطاع المسيطر في نسبة ما يسهم به في الدخل المحلي اذ بعدما كانت نسبة اسهامه ٥٨ بالمئة اصبح هذا الاسهام نحو ٤٨ بالمئة.

فكما رأينا كان قطاع الزراعة يتدهور بصورة مستمرة، الا ان

قطاع الصناعة قد حقق تطوراً في فترة السبعينات فأسهم في الناتج المحلي بنسبة سنوية متوسط تصل الى ٩ بالمئة وكذلك تطور قطاع

الخدمات وأسهم بنسبة سنوية تصل الى ٨ بالمئة في الوقت الذي لم تكن تسهم الزراعة الا بحوالى ٤،٩ بالمئة فقط. وعكس هذا الاختلال في هيكل الاقتصاد التونسي مشكلة استيعاب فائض قوة العمل، فالبطالة بين الرجال تمس ١٥ بالمئة من السكان في سن العمل، الى جانب ان ما يقرب من ثلث سكان الريف يعانون من البطالة المقنعة أو العمالة الجزئية. وكانت خطة الدولة الخمسية الخامسة عاجزة عن تقديم عمل للأيدي العاملة الفائضة.

ففي سنة ١٩٨١ قدمت ٤٨ الف وظيفة فقط في حين ان عرض العمل كان اكثر من ٥٦ الف شخص. وفي ١٩٨٢ لم تقدم الدولة الا ٤٦ الف فرصة عمل فقط وفي ١٩٨٣ قدمت ٤٣ الف وظيفة فقط. ويكون الحل امام الفائض السكاني النسبي هو الهجرة نحو بلاد الخليج أو الى البلاد الأوروبية مع ما يحمله ذلك من مشاكل اجتماعية وانسانية على مستوى الأسرة والمجتمع. وعكس هذا الاختلال ايضاً اثره على التجارة الخارجية، فقد كان المعدل السنوي لنمو الصادرات في فترة الستينات ٢ و ٤ بالمئة ثم اصبح ٤،٨ بالمئة في فترة السبعينات في حين ان هذا المعدل بالنسبة للواردات ارتفع من ١،٩ بالمئة فقط في الفترة الأولى الى ٦ و١٠ بالمئة للفترة الثانية.

وكان اثر ذلك واضحاً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات اذ يعاني كلاهما من عجز مزمن. فقد وصل عجز ميزان المدفوعات ابان ٧٧ ـ ١٩٨١ الى ٧،٨ بالمئة من اجمالي الدخل القومي (برغم ان خطة الدولة كانت قد حددت هذا العجز عند حد اقصى ٤،٧ بالمئة فقط!) وفي سنة ١٩٨٢ وصل العجز الى ٩،٣ بالمئة من الدخل القومي وسنة ٨٣ خف قليلاً ليصبح ٨،٧ بالمئة وكان تغطية ثلث العجز تتم بالاعتماد على الخارج، ولذلك نجد ان حجم القروض التي عقدتها تونس في العقد الأخير قد تطورت بسرعة تامة.

ففي سنة ١٩٨٠ مثلت ديون تونس ٣٦،٩ بالمئة من اجمالي الدخل القومي، وخدمة الديون ١١ بالمئة من مجمل العملات الأجنبية، وفي سنة ١٩٨٢ ارتفعت نسبة ما تمثله الديون من الدخل القومي لتصبح ٤٠ بالمئة وخدمة الديون ١٣ بالمئة من العملات الأجنبية وفي ١٩٨٣ بلغ الدين التونسي ٢٤٧٥ مليون دولار

وأدى ارتباط التجارة الخارجية لتونس بالبلدان الرأسمالية

المتقدمة، التي تحملها عبء الأزمة الاقتصادية فارتفاع اسعار الدولار والكساد انتقلا الى الاقتصاد التونسي بنسبة ٧٥ بالمئة تقريباً من السوق الرأسمالي العالمي. فمعدل التضخم في تونس ارتفع من ٣،٦ بالمئة في فترة الستينات ليصبح ٧،٧ بالمئة في فترة السبعينات ثم ليصبح اخيراً اكثر من ١٥ بالمئة.

فأدى ارتفاع الأسعار بنسبة ٦،٧ بالمئة سنة ١٩٧٧ الى انتشار حركة الاضرابات في الأنشطة الاقتصادية. وكان انفجار كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ نتيجة مباشرة لارتفاع الأسعار، فارتفاع الرغيف من ٨٠ الى ١٧٠ مليم وارتفاع السمول بنسبة ٧٠ بالمئة وكيلو الدقيق من ١٢٠ الى ٢٩٥ مليماً كان صدمة حقيقية للفقراء من الفلاحين والمياومين والعاطلين عن العمل والمحالين على المعاش والأرامل واليتامى... الخ اي كل اولئك الذين ليس لهم مرتبات تضمن لهم حداً ادنى ثابتاً يكفي لأسرهم التي تبلغ في المتوسط ١٠ افراد.

المغرب

ارتفعت ديون المملكة المغربية من ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ اي ١٧ بالمئة من اجمالي الدخل المحلي الى ١١ مليار دولار عام ١٩٨٣ اي ٩٠ بالمئة من اجمالي الدخل المحلي. اي ان خدمة الدين التي على المغرب ان يسددها تصل الى ١،٤ مليار دولار تمثل ٨٠ بالمئة من دخلها من الصادرات ولم تكن هذه الخدمة عام ١٩٧٢ الا ٩،٥ بالمئة فقط من حصيلة الصادرات.

ويعاني الاقتصاد المغربي من صعوبات بالغة الحدة، فدخل الدولة لا يأتي من انشطة انتاجية ولكن من الضرائب المباشرة التي تمثل ١٨ بالمئة من هذا الدخل ثم من الضرائب غير المباشرة ٢٨ بالمئة والجمارك ١٥ بالمئة والباقي يأتي من القروض الخارجية ٢٣ بالمئة ثم الصادرات.

وبرغم ان المغرب يملك ثلثي احتياطي العالم من الفوسفات الا ان انخفاض اسعار المواد الأولية في السوق العالمية قد اثر على دخل المملكة منه في الوقت الذي يتزايد انفاقها الحربي ليتجاوز ٢ مليار دولار سنوياً.

ويقوم الاقتصاد المغربي على قاعدة تصدير سلعه الى السوق العالمية أولاً فينتج قطاع الزراعة ما تحتاجه هذه السوق من فواكه وخضروات، بينما تعتمد المغرب على الخارج في توفير ٨٠ بالمئة من حاجة السكان من الحبوب الغذائية مدفوعة بالدولار. يضاف الى ذلك انها تابعة للسوق العالمية بنحو ٥٠ بالمئة من احتياجاتها من منتجات الألبان و٨٠ بالمئة من الزيوت و٨٧ بالمئة من الطاقة ومعظم آلاتها ومعداتها تأتي من الخارج.

وباسم الاصلاح الاقتصادي تتجاوب المملكة المغربية مع سياسة صندوق النقد الدولي التقشفية، فقد انخفضت الاستثمارات في ميزانية ١٩٨٤ الى ١٠ مليارات درهم مقابل ١٣ ملياراً للعام السابق، وضغطت الميزانية ذاتها بنحو ١،٣ مليار درهم وهو ما يعنى عملياً عدم خلق ١٩ الف وظيفة جديدة، وتخفيض دعم الدولة للمنتجات الأساسية. وكذلك تدهورت الخدمات الأساسية.

وتبدو الصورة قاتمة اذا ما عرفنا ان سكان المملكة المغربية ٢٥ مليون نسمة يعيش نصفهم طبقاً للبنك الدولي تحت حد الفقر، و٢٠ بالمئة من السكان يعيشون في اكواخ على حدود المدن دون مياه أو كهرباء أو شروط حياة صحية ودون اي عناية طبية.

يضاف الى ذلك ان ٥٠ بالمئة من السكان في سن العمل متعطلون ولا تعطيهم الحكومة اي اعانات وذلك من دون ان نضيف الذين يصنفون كبطالة مقنعة ومن يعملون في مهن غير انتاجية. وتزداد حدة البطالة سنوياً فقد طردت المصانع ما يزيد على ١٢ الف شخص سنة ٨١ ـ ١٩٨٢ فقط.

ومع اتباع سياسة التقشف التي يمليها صندوق النقد الدولي سيزداد حال التعليم سوءاً، فهو يعتبر التعليم تكلفة باهظة على الدولة يجب ان تتحرر من مسئولياتها. لقد رفعت المملكة بداية سن التعليم الالزامي من ٧ سنوات الى ٧،٥ سنة وخففت الميزانية المخصصة للتعليم بنسبة ١٦ بالمئة عام ٨٢ بالمقارنة بالعام السابق. وجدير بالذكر ان نحو ٣ ملايين طفل في سن التعليم محرومون منه، وان ٣٦ بالمئة من تلامذة المدارس الابتدائية يطردون كل سنة من مدارسهم. وان تزايد مصاريف التعليم تجعله مستحيلاً على الفقراء خاصة في المرحلة الجامعية.

واذا انتقلنا الى مسألة الأجور فاننا نجد الصورة نفسها. فالحد الأدنى للاجور ٦٨٠ درهماً، الا ان ٦٠ بالمئة من المصانع تدفع اقل من هذا الحد الأدنى للعاملين بها، وطبقاً لتقرير احد النقابات المغربية: الحد الأدنى للأجور في الوقت الراهن اقل ٤ مرات بما كان

عليه سنة ١٩٦٠. ويقل من قيمة هذا الأجر عدم تغطية الدولة للعاملين بالتأمين الصحي، باستثناء ١٢ بالمئة فقط بالمدن وانعدام المساعدات الاجتماعية للأسر.

ومع سياسة التقشف وتجميد الأجور التي تستمر منذ اكثر من سنتين ترتفع تكلفة المعيشة بنسبة الضعف خلال ٣ سنوات. فالتضخم يزداد بمعدل ٢٠ بالمئة سنوياً. وقد حصلت ردود الفعل على سياسة رفع الأسعار طبقاً لنصائح صندوق النقد الدولي. ففي ايار (مايو) ١٩٨١ حين رفعت الأسعار بنسبة ٣٠ بالمئة حصلت تظاهرات انتهت الى اضراب واسع.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ دامت التظاهرات مدة اسبوعين حينما رفعت الدولة اسعار السكر بنسبة ١٧ بالمئة والزيت ٣٠ بالمئة واللبن ٦٧ بالمئة والدقيق ٣٤ بالمئة والمواصلات ٣٧ بالمئة ولبن الأطفال ٣٢ بالمئة والأتوبيس ١٥ بالمئة والدخان ٣٣ بالمئة. وجدير بالذكر انه بين ايلول وكانون الأول (سبتمبر وديسمبر) ١٩٨٣ كانت الدولة قد رفعت اسعار الفراخ بنسبة ٤٤ بالمئة والبيض بنسبة ٣٣ بالمئة.

مصر

تعاني مصر في الوقت الحاضر من مشكلة الاسكان و«المواد الغذائية لا سيما الأساسية نتيجة قصور الانتاج المحلي منها»، ومن «اختلال خارجي بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، كان من الممكن أن يشكل خطراً جسيماً على البلاد لو لم تتحقق خلال السبعينات زيادات ملموسة في حصيلة صادرات البترول ورسوم المرور في قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج بالاضافة الى القروض الخارجية». وكذلك تعاني من «اختلال في سوق العمل «يتمثل في نقص الأيدي العاملة الفنية المدربة وزيادة في العمالة غير الفنية»،وأخيراً تعاني من «سوء توزيع الدخل القومي، حيث يلاحظ ارتفاع الدخول لدى نسبة ضئيلة من افراد المجتمع في حين تعاني الغالبية من انخفاض الدخول الحقيقية». هذه شهادة البنك المركزي المصري في تقريره عن «المسار الاقتصادي المصري».

فالزراعة المصرية تعاني من تناقص مساحة الأرض المزروعة وما تم استصلاحه من اراضي بلغ ٩٣٣،٣ الف فدان (الفدان = ٤٢٠١ متر مربع)، ولا يخص الفترة ٧٠/٧١ ـ ١٩٧٩ من هذه المساحة

المستصلحة الا ١١ بالمئة فقط بينما تم استصلاح الجزء الأكبر ٨٩ بالمئة في الفترة ٥٢ ـ ١٩٧٠ . ويعكس هذا سياسة الدولة في عدم توجيه الاستثمارات الضرورية لزيادة المساحة المزروعة افقياً خاصة في السنوات الأخيرة. يضاف الى ذلك ان الأرض الزراعية فقدت نحو ٦٠٠ الف فدان خلال الفترة ٦٣ ـ ١٩٧٥ نظراً لزحف المباني والمرافق العامة، وان هذا مثل فقداً مقداره مليون فدان محصولي (لأن الأرض تزرع اكثر من مرة في السنة). ولم ترتفع المساحة المحصولية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ الا من ١٠،٧ مليون فدان الى ١١ مليون فدان فقط وذلك يعني الاستغلال المكثف لنحو ٦ مليون فدان هي جملة الأرض الزراعية المصرية (نحو ٣ بالمئة من مساحة مصر الكلية البالغة مليون كم²) وظل استيعاب قطاع الزراعة للأيدي العاملة محدود الأثر، اذ كان عدد العاملين بهذا القطاع ٣،٩ مليون شخص عام ١٩٦٩، ارتفع الى ٤ مليون عام ١٩٧٦ ثم الى ٤،٢ مليون عام ٨١/١٩٨٢. وهي زيادة لا تساعد على حل مشكلة التزايد الطبيعي في الأيدي العاملة . فخلق ذلك ظاهرة البطالة المقنعة والبطالة الحقيقية لاعداد تتزايد من الفلاحين.

يضاف الى تلك المشكلات حدوث تغييرات جوهرية في هيكل الملكية الزراعية لصالح كبار ملاك الأرض (٥٠ فداناً فأكثر) على حساب الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة، فأدى ذلك الى زيادة تفتت الملكية والحيازة بحيث اصبح عدم الاستخدام الرشيد في زراعة الأرض عبئاً ليس على الفلاح وحده، وانما على الاقتصاد المصري

ككل. وازداد هذا الوضع من مضاعفة عدد الفلاحين بدون ارض، اي تزايد عدد البؤساء وحرمانهم من وضع خبرتهم الهائلة المتراكمة منذ عصور سحيقة حيث يجب، وتحول كل هؤلاء الى جيش البطالة أو الهجرة الى حيث يعمل الفلاح في مهنة تقلعه من جذوره، وتعود على الاقتصاد بنقود قليلة وتفقده قدرة حقيقية على خلق قيمة ثابتة.

عجز اذن قطاع الزراعة عن حل مشكلة الأيدي العاملة، ومشكلة الغذاء فأصبحت مصر تابعة في غذائها للسوق العالمية. فاستوردت عام ١٩٧٠ نحو ٨٥٠ الف طن قمح، ثم قفزت كمية الواردات الى ٢،٧ مليون طن عام ١٩٧٥، والى ٤،٤ ملايين طن عام ١٩٨٠. اما كميات اللحوم فارتفعت الواردات منها من ١٧ الف طن في ١٩٧٠ الى ١٠٣ الاف طن عام ١٩٧٧ ثم ٢٩٥ الف طن عام ١٩٨٢/٨١. وبشكل عام ارتفعت قيمة الواردات الغذائية بنسبة ٥٤٦ بالمئة بين ١٩٧٠ و١٩٧٦. وبنسبة ٢٦٤٦ بالمئة من ٧٠ ـ ١٩٨٠ !! وهذا يعكس الى اي حد حدث اختلال في الهيكل الزراعي وازداد عجزه عن الوفاء باحتياجات الشعب الأساسية من الغذاء.

وكان نمو قطاع الصناعة في فترة الستينات تجربة جديدة للاقتصاد المصري حدت من فاعليتها عوامل داخلية وخارجية كان اهمها عدوانية رأس المال الأجنبي وحصاره اقتصادياً لمصر من ناحية واستخدامه اسرائيل في تحطيم مادي لتجربة الستينات سياسياً واقتصادياً في حرب ١٩٦٧. وكانت العوامل الداخلية السلبية في التجربة الصناعية هي العوامل نفسها في معظم البلاد التابعة ـ المتخلفة، اي محاولة اقامة هيكل صناعي على النمط الغربي في الوقت الذي كان يعاني هذا النمط من التفكك الذي يبدو حالياً في الأزمة العالمية فالسقوط كان للجميع حينما اتبعوا «استراتيجية احلال الواردات» لأن المنتج المحلي لم يكن بقادر على منافسة ال ملع الأجنبية

خاصة مع اتباع سياسة فتح الباب على مصراعيه امام الواردات المنافسة.

وكانت تجربة الصناعة ما قبل حرب ١٩٦٧ ايجابية في قدرتها على الاسهام بنسبة ٢٣،٢ بالمئة من الدخل القومي ثم اخذت بعد ذلك في الانخفاض لتقف عند ٨ و٢٢ بالمئة سنة ٦٩/ ١٩٧٠. ولكن المشكلة تظل نفسها، فقطاع الصناعة لم يحل مسألة العمالة، ففي سنة ١٩٧٠ كان يعمل بالصناعة التحويلية مليون عامل أي ١٢،٣ بالمئة من اجمالي القوة العاملة وفي سنة ١٩٨٢ يعمل بالصناعة ١،٤ مليون عامل اي ١٢،٢ بالمئة الى جانب ان منتجاته كانت موجهة لاشباع حاجات فئات معينة من الشعب تتميز بدخول مرتفعة، اما باقي الشعب فكان نصيبه منها ضئيلاً للغاية.

في ظل هيكل انتاجي غير قادر على حل المشاكل المباشرة للشعب ، كان الاتجاه الذي اتخذته الدولة كسياسة اقتصادية منذ السبعينات «الانفتاح الاقتصادي»، يعني الاعتماد المتزايد على الأنشطة غير الانتاجية. فأصبح الدخل من قناة السويس، ومن الأيدي العاملة المصرية المهاجرة، ومن البترول هو «المنقذ» للاقتصاد المصري. غير ان هذه السياسة كان مغزاها العميق تحقيق مخطط عزل مصر سياسياً واقتصادياً وخضوعها على نحو شبه مطلق للدول الغربية وللمؤسسات المالية التي تمثل هذه الدول.

وتعكس التجارة الخارجية لمصر ظاهرة الاتجاه بمقدار ١٨٠ درجة نحو التعامل مع الاقتصاد الرأسمالي، برغم انه يكلف مصر عجزاً مستديماً في الميزان التجاري منذ الخمسينات، في حين كان هذا الميزان يحقق فائضاً لمصر في معاملاتها التجارية مع «المعسكر الاشتراكي» حتى سنة ١٩٧٦. ففي سنة ١٩٧٠ كان العجز في المعاملات التجارية مع البلاد الرأسمالية ٩٢،٣ مليون جنيه،وصل عام ١٩٧٦ الى ٨٢٨ مليون جنيه ثم قفز الى ٣،٥ مليار جنيه عام ١٩٨٢ مع العلم ان اجمالي العجز بالميزان التجاري بهذه السنة الأخيرة كان ٤،١ مليار جنيه اي ان العجز المتسبب عن المعاملات مع البلاد الرأسمالية وحدها يمثل نسبة ٨٣ بالمئة. وهذا يبدو متسقاً مع تطور حجم المعاملات معها التي ارتفعت من ١٩ بالمئة الى ٦٠ بالمئة بالنسبة للصادرات بين ١٩٧٠ و١٩٨٢ ومن ٤٥ بالمئة الى ٧٥بالمئة بالنسبة للواردات.

وفاقم من اوضاع مصر الاقتصادية في الفترة الأخيرة، مأساة الدين وكان

مصر لم تتلق درساً قاسياً منذ اكثر من قرن عندما خضعت للاشراف المالي لانكلترا وفرنسا ثم الاحتلال الانكليزي تحت دعوى عدم قدرتها على تسديد ديونها، في الوقت الذي كان يتأهب الوطنيون لمحاولة تصفية الدين ورفع اليد الأجنبية عنها. فما الذي اختلف بين الأمس واليوم؟ تحول اشراف الانكليزي - الفرنسي الى اشراف دولي تحت هيمنة الولايات المتحدة وباقي الدول الرأسمالية الكبرى التي تدير سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واملاء سياساتهم الاقتصادية والسياسية على مصر.

ويخطىء البنك المركزي المصري في قوله بأن الديون (القروض) انقذت الاقتصاد المصري، فهذه الديون هي ما يسبب اكثر من غيره من العوامل كل الخطورة للاقتصاد المصري، وغيره من الاقتصاديات المتخلفة. ارتفع دين مصر العام من ١،٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ الى ٨،١ مليار دولار عام ١٩٧٧ (اي ٦٩ بالمئة من الناتج القومي) وتعادل خدمة الدين ٢٣ بالمئة من قيمة الصادرات المصرية ثم اصبح ١٣ مليار دولار عام ١٩٨١/٨٠ وتعادل خدمة الدين ١٩ بالمئة من الصادرات ثم وصل عام ٨٣/٨٢ الى ١٥،٢٥ مليار دولار لـ ٤٣ بالمئة من الناتج القومي) وخدمة الدين ٢٢ بالمئة الصادرات ثم حالياً قفزت الى ١٩،٢ مليار دولار وخدمة الدين ٢٥ بالمئة من قيمة الصادرات.

والنتيجة المباشرة لهذه الديون الى جانب ارتفاع قيمة الواردات وارتفاع اسعار الفائدة وقيمة الدولار هو خراب خزينة مصر وليس انقاذها. ففي سنة ١٩٧٧ كانت الاحتياطيات من العملات الأجنبية تغطي واردات شهر واحد وفي سنة ٨٣/٨٢ تغطي واردات ١،٨ شهراً فقط.

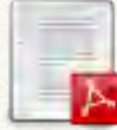
اسفر كل ذلك عن هيمنة التضخم على الحياة اليومية في الوقت الذي كانت تتزايد الأيدي العاملة المتعطلة. وكان الارتفاع في الأسعار عاماً لكل المواد الغذائية والسكن والمواصلات والعلاج الطبي...

يقول الاقتصادي الفرنسي أينياس ساسن «ان الاقتصاد العالمي يشبه قرية هندية حيث الشخصية الرئيسية فيها هو المرابي الذي يحاول الاستيلاء على ١٠٠ بالمئة من الفائض، وهو ما يجعل حدوث تراكم منتج امراً مستحيلاً. غير ان المرابي الهندي افضل من صندوق النقد الدولي ذلك لأنه يدرك ان الأوضاع سيئة ولذلك لا يجب قتل «الفرخه ذات البيض الذهبي» ويكفي الانتظار واعادة الحسابات. اما الصندوق فيبدو انه لم يتعلم هذا الدرس من المرابي الهندي وانه لن يوافق على اتباع سياسته».

ما الذي سيحدث اذن هل ستثور البلدان المتخلفة ضد المؤسسات المالية الدولية وترفض الدفع ام ستبيع البلاد ومن عليها لتسديد

الفوائد؟

حمل المقال من أسفل



الديون العربية والمؤسسات المالية الغربية .. قصة المرابي الهندي .. مصطفى نور الدين

أي رسالة أو تعليق؟